المبادئ التوجيهية الدولية للمناطق الصناعية –إسقاط على وضعية المناطق الصناعية في الجزائر–

International Guidelines for Industrial Zones - A Case Study on the Situation of Industrial Zones in Algeria

د.جحا نبيل[1] ، د.بخيتي علي[2]

[1]أستاذ محاضر –ب– ، جامعة ابن خلدون (تيارت) ، nabil.djeha@univ-tiaret.dz

[2]استاذ محاضر –ب–، المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت، a.bekhiti@ensmanagement.edu.dz

الاستلام: 05- 07-2024 القبول: 05- 10-2024

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة مدى اعتماد الجزائر على المبادئ التوجيهية الدولية للمناطق الصناعية، في بناء تصورها ومقارباتها حول هذه المناطق ضمن مسارات الإعداد لبيئة استثمارية محفزة تستهدف القطاع الصناعي، لتحقيق أهداف التنمية الصناعية، نظرا لأن القطاع الصناعي يعتبر وعاء مهم لاستقطاب اليد العاملة، بالإضافة لقدرته الكبيرة في المساهمة في الناتج المحلي، حيث توصلنا إلى أن الجزائر اعتمدت على هذه المبادئ بطموح كبير، يمكن استقراءه من بنية النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالعقار الصناعي والمناطق الصناعية الجديدة خاصة بعد صدور القانون 23-17 المتعلق بالعقار الاقتصادي، إلا أن الميدان ونتيجة لتراكمات فترات سابقة، لا يستجيب بشكل مثالي مع الأطر الجديدة للمناطق الصناعية في الجزائر وفق محددات التقييم الواردة في المبادئ التوجيهية، ولهذا يجب العمل على تعزيز خلق بدائل مؤسساتية خاصة تنسجم وطموحات مهندسي السياسات العمومية في هذا الجانب.

كلمات مفتاحية: التنمية الصناعية، الاستثمار، المناطق الصناعية، البيئة الاستثمارية، العقار الصناعي.

تصنيفات JEL : O14، R12، G31، O16، R33.

Abstract:

This research aims to determine the extent to which Algeria relies on international guidelines for industrial zones in formulating its perspectives and approaches towards these areas within the frameworks of preparing an investment-friendly environment targeting the industrial sector to achieve industrial development goals. It is recognized that the industrial sector is a

significant vessel for workforce attraction and contributes substantially to the GDP. It has been found that Algeria has ambitiously embraced these principles, evident in the structure of legal and regulatory texts concerning industrial real estate and new industrial zones, particularly following the enactment of Law 23-17 related to economic real estate. However, due to accumulated challenges from previous periods, the alignment with the new frameworks for industrial zones in Algeria does not respond optimally to the evaluation criteria outlined in the guidelines. Therefore, there is a need to enhance the creation of specialized institutional alternatives that align with the aspirations of public policy engineers in this regard.

Keywords: Industrial development; Investment; Industrial zones; Investment environment; industrial real estate.

JEL Classification Codes: O14 ،R12 ،G31 ،O16 ،R33.

المؤلف المراسل: جحا نبيل، **الإيميل**: **nabil.djeha@univ-tiaret.dz**

1.مقدمة:

ركزت الدول النامية على تكثيف جهودها في تطوير بنية هيكلها الاقتصادي بدعم الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية خاصة المجال الصناعي، نظرا لقدرته الكبيرة للمساهمة في الناتج المحلي. والعمل على وضع حزمة من الإجراءات، للحد من القيود المؤثرة على تحفيز البيئة الاستثمارية. ومحاولة تقليص فجوات وتشوهات الانتقال من الأنماط التقليدية إلى الأنماط الحديثة ضمن رؤية وطنية قادرة على استيعاب خصوصية الدولة. ولقد سعت الهيئات الدولية، كمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، إلى مرافقة الدول في مجهوداتها للاستجابة للتغيرات الاقتصادية العالمية، من خلال توفير الدعم التقني الذي يسمح بوضع مرجعية تساعد على إنجاح السياسات الوطنية، وهذا من خلال جمعها لخبراء مختصين في تحليل وتشخيص مكامن الاختلالات، ووضع تصورهم حول الحلول الممكنة لتصحيح خلل مسارات التنمية المرصودة. وتعتبر المبادئ التوجيهية الدولية للمناطق الصناعية من بين أوجه المرافقة، حيث وضعت أسس مرجعية للدول في سعيها لتحسين بيئتها الاستثمارية المحفزة للنشاط الصناعي، والذي يعتبر تجميعه ضمن مساحات جغرافية تخضع لمعايير تقنية بمنظومة إدارية عالية الكفاءة، أمر مهم لنجاح برامج التنمية الصناعية للدولة.

اتبعت الجزائر في مسارات التنمية الصناعية استراتيجيات متعددة، قامت من خلالها إعطاء أهمية كبيرة للمناطق الصناعية وضبط متطلباتها التقنية والإدارية، إلا أن طريقة التعاطي مع هذا الأمر اختلف باختلاف المقاربات الاقتصادية المعتمدة، والمتعلقة بسياساتها قبل الانفتاح، وبعد الانفتاح، بالإضافة إلى بروز عدم وضوح الرؤية حول القدرات المتاحة والمسارات الممكنة لسياسات التنمية الصناعية الناجحة، وآليات تطوير المناطق الصناعية. من خلال ما سبق تبرز الإشكالية التالية:

هل استفادت الجزائر من المبادئ التوجيهية الدولية للمناطق الصناعية في رسم رؤيتها المتعلقة بهذه المناطق ضمن إستراتيجيتها للتنمية الصناعية؟

سنحاول الإجابة عن اشكاليتنا ضمن سياق بحثنا، اعتمادا على الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** لم يكن هناك إطار واضح بمضامين فعالة لاعتماد المناطق الصناعية كمحور مهم في بناء استراتيجيات التنمية الصناعية التي اعتمدتها الجزائر منذ الاستقلال.

- **الفرضية الثانية:** استفادت الجزائر من مساهمات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المتعلقة بالمبادئ التوجيهية الدولية للمناطق الصناعية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في معرفة مدى اعتماد الجزائر على المبادئ التوجيهية الدولية للمناطق الصناعية من خلال المنظومة القانونية، الإدارية، والتنظيمية، في سياق مقاربتها حول العقار الصناعي والمناطق الصناعية وفق النموذج الاقتصادي الجديد، الذي يسوق له أصحاب القرار. على اعتبار أن المناطق الصناعية عامل مهم في التطور الصناعي، وتصنف من بين أهم محاور استراتيجيات التنمية الصناعية، الأمر الذي جعل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تتبنى ضرورة توجيه الدول لتعزيز الاعتماد على المناطق الصناعية في بناء رؤيتها الوطنية حول التنمية الصناعية، لكن بفكرة الاستدامة، وبآليات تخطيط، إنشاء، وتسيير، وفق معايير دولية.

أهداف الدراسة: من خلال الفرضيات المبينة سابقا، فإن الدراسة تهدف إلى ما يلي:

- التطرق إلى المناطق الصناعية باعتبارها محور مهم من محاور استراتيجيات التنمية الصناعية، نظرا لتزايد الاهتمام بها ضمن سياقات التنمية المستدامة ذات الأبعاد البيئية.

- إلقاء الضوء على مجهودات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في سعيها لمساعدة الدول على تبني تصور فعال في سياساتها حول المناطق الصناعية من خلال المبادئ التوجيهية الدولية.

- معرفة واقع المناطق الصناعية في الجزائر، ومدى استفادة مهندسي السياسات الصناعية من معايير وتوجيهات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في بناء تصورهم لتخطيط وإنشاء هذه المناطق.

- التطرق إلى النظام القانوني والتنظيمي الجديد للعقار الصناعي والمناطق الصناعية في الجزائر، كخطوة إصلاحية ضمن حزمة من الإصلاحات المختلفة، والتي تم اعتمادها لتحسين مناخ الاستثمار.

منهج الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي لرسم صورة وصفية دقيقة حول عناصر كل متغير من متغيرات الدراسة في إطار نظري، بالإضافة إلى اعتماد جانب تطبيقي يتمثل في قراءة وتحليل وضعية المناطق الصناعية بالجزائر، بالنظر إلى النصوص التي تسير هذه المناطق منذ الاستقلال.

محاور الدراسة: بغرض الإحاطة الجيدة بموضوع الدراسة، قمنا بالاعتماد على المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري المدعم بالمفاهيم الأساسية وماهية المناطق الصناعية.

المحور الثاني: قراءة في المبادئ التوجيهية الدولية للمناطق الصناعية.

المحور الثالث: رؤية حول المناطق الصناعية في الجزائر وإسقاط مضمون المبادئ التوجيهية الدولية عليها.

2.مفاهيم حول المناطق الصناعية:

تعتبر صياغة فكرة تجميع الصناعات ضمن مناطق جغرافية محددة من بين أهم أوجه التطور، لتعزيز إمكانيات التكامل الأفقي والعمودي، الجزئي والكلي، بين الصناعات المختلفة. وتشير الدراسات إلى أن بروز هذه الفكرة كان في عهد الإمبراطورية الرومانية، إلا أن تجسيدها بشكل مهيكل كان أواخر القرن 19 بمدينة مانشستر مركز الصناعة البريطانية سنة 1896، (خلفاوي، 2015، صفحة 70).

1.2 تعريف المناطق الصناعية:

تعرف المناطق الصناعية بأنها "الأراضي المخصصة والمهيأة بالخدمات والمرافق اللازمة لمجموعة من المصانع، بحيث يتم تقسيمها بناء على أنواع الصناعات المستهدف خلقها بما يتوافق واحتياجات هذه المصانع والصناعات المرتبطة بها من مرافق وخدمات"(بن عيشي، 2017، صفحة 63)، وهي أيضا

"قطع أرضية مجهزة بمختلف ضروريات العمل الصناعي، بهدف إنشاء مشاريع صناعية ومساعداتها على التطور والتكيف مع التغيرات"(حمازة، 2012/2011، صفحة 04)، من خلال ما سبق يمكن تعريف المناطق الصناعية بأنها تلك المساحات الجغرافية المخصصة للوحدات الصناعية لممارسة أنشطتها، في ظل ظروف مساعدة، محفزة وملائمة، تتمثل في مساحات مهيأة ومزودة بكل الخدمات والمرافق اللازمة، وكل ما تحتاجه الاستثمارات الصناعية لتثبيت أنشطتها الاستثمارية وتطويرها.

2.2 أسس إنشاء المناطق الصناعية:

إن نجاح المناطق الصناعية في تحقيق أهداف مسارات التطوير والتنمية الصناعية، هو نتيجة توفر وتعدد إمكانيات التشابك الصناعي بين الوحدات ضمن نطاقها، بالإضافة إلى أنها تدعم عمليات تطوير الوحدات الصناعية الإنتاجية في مجالات محددة بعينها، ولا يكون هذا إلا بأسس منهجية مبنية على ثلاثية هامة تتعلق بتصور، خلق، ووضع حيز الاستغلال لمناطق صناعية ببعد **تفاعلي–تكاملي** بين الصناعات، عوض البعد التجميعي البسيط، ويمكن أن نبين أهم الأسس في ما يلي:

- **الإستراتيجية العامة للتنمية الصناعية:** وهي الخطوط العريضة لمقاربة الدولة في بناء تصورها المتوسط والبعيد المدى بخصوص القطاع الصناعي، وتعرف بأنها "ذلك الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسات الإنمائية الصناعية والانتقال بهذه الأخيرة من حالة الركود أو اللاوجود إلى الإنشاء والنمو والاستغلال"(الرتيمي و بن صالح، 2019، صفحة 06)، حيث يتم وضع مخطط شامل بأهداف إستراتيجية تصب في تعزيز التنمية الصناعية، ويمكن الإشارة إلى أن الإعداد القبلي للإستراتيجية العامة يضمن تحديد متطلبات التنمية الصناعية بشكل دقيق ويسمح بخلق فرص تكامل المشاريع الصناعية ضمن سياقات الميزة التنافسية، والمؤهلات المتوفرة وفق البعد المكاني، بالإضافة إلى تجنب الفجوات أو التقليل منها والناتجة عن ما هو واجب وما يمكن فعله لدعم التنمية الصناعية، وعليه يتم إنشاء مناطق صناعية في أماكن مستهدفة، ويتم إنشاء مجموعة من المناطق في فترات زمنية محددة حسب أهداف التنمية.
- **الخصائص التقنية الطبيعية الداعمة:** وهي العناصر الأساسية والواردة في مدونة الشروط التقنية للمناطق الصناعية، حيث يمكن أن نذكر هنا الحالة الطبوغرافية للأرض موضوع الاستغلال، التي يجب أن تكون

سهلة ومستوية وأن لا تتجاوز نسبة الميلان فيها 05%بالإضافة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار للاتجاهات المعتادة للرياح في المنطقة المستهدفة،(بشيشي و مجلخ، 2019، صفحة 98)، وهذا لدعم القدرة على التصدي للظواهر الطبيعية مثل الفيضانات وغيرها، ويساعد أيضا استواء الأرض على تدنية تكاليف إنشاء المناطق الصناعية، والتكاليف الخاصة بخلق استثمارات جديدة التي تقع على عاتق المستثمرين، مع ضرورة دعم هذه المناطق بالأحزمة الخضراء لتعزيز الخصائص التقنية ضمن الأبعاد البيئية.

●**توافر البنى التحتية والهياكل القاعدية:** وهي مختلف الأشغال العامة لتهيئة أماكن المناطق الصناعية والمساحات المساعدة لها، مهما كان تسمية هذه المساحات، مساحات التخزين، مسحات خاضعة للرقابة الجمركية، مساحات مخصصة لحظائر قاطرات نقل البضائع والمواد، مساحات مخصصة للمواد الأولية أو النصف مصنعة الخطيرة والتي تخضع لمعايير دقيقة متعلقة بالأمن والسلامة، وغيرها من المساحات، بالإضافة إلى البنى التحتية الخاصة بوسائل الاتصال، شبكات المياه، شبكات تصريف المياه المستعملة في الصناعة، والتي تخضع لمعايير دقيقة في احتوائها ومعالجتها، شبكات الطرق التي تربط المناطق الصناعية ومناطق تحويل ونقل المواد الأولية والمنتجات النهائية، كالمناطق الحرة، نقاط الخروج والدخول من وإلى الخارج، خاصة إذا كانت الإستراتيجية العامة للتصنيع تستهدف زيادة مستويات التصدير وتدنية تكاليف التصنيع.

●**وجود مساحات جغرافية ملائمة:** إن إشكالية وفرة مساحات جغرافية ملائمة، تعتبر تحدي كبير في جل الاقتصاديات، نظرا لسعي هذه الأخيرة إلى تثبيت الصناعات ضمن المناطق الصناعية بشروط تحقق تقاطع التوليفات المثلى المتعلقة بالبعد عن المناطق العمرانية والمناطق الفلاحية بمسافات تقنية مقبولة، والقرب من نقاط المواصلات التي تسمح بتعزيز سهولة تنقل اليد العاملة. وتسمح المساحات الجغرافية الكبيرة التي يجب أخذها بالحسبان عند إنشاء المناطق الصناعية، باستيعاب جميع أنواع الصناعات خاصة الثقيلة منها التي تتطلب مساحات كبيرة ويزداد الاهتمام بهذا العنصر عندما تكون الصناعات الثقيلة كأولوية قصوى في استراتيجيات التنمية الصناعية. بالإضافة إلى أن توافر المساحات يساهم في فعالية تسيير المناطق الصناعية.

●**نظام فعال بمعايير دقيقة متعلقة بتسيير المخاطر:** وهي الآليات والإجراءات الرقابية ذات معايير نجاعة وكفاءة متعلقة باستشعار الأخطار الصناعية ذات الآثار البيئية مثلا وكيفيات التعامل معها، بالإضافة إلى

مخرجات العمليات الإنتاجية من النفايات الصناعية بمختلف أنواعها الكيميائية، العضوية، الهوائية، وغيرها، حيث أن غياب هذا النظام من مجموعة الأسس التي يتم الاعتماد عليها في إنشاء المناطق الصناعية، يساهم في زيادة الأخطار الصناعية والفوضى البيئية، وهي مختلف الأخطار التي يمكن أن تهدد البيئة والمواقع المختلفة في أي وقت حيث يتركز عدد كبير من الصناعات كالمناطق الصناعية. ومختلف الأنشطة التي يرجح تسببها في إحداث أضرار للأشخاص والممتلكات والبيئة، والنظام العام.(بوبكر، 2024).

●**المنظومة القانونية المتكاملة:** وهي الأطر القانونية والتنظيمية التي تضمن خلق التوازن، والعدالة بين جميع الأطراف المستفيدة من المناطق الصناعية من جهة، ومن جهة أخرى حتى تستطيع الدولة ممارسة مهام الضبط والتوجيه لتحقيق المصلحة العامة والوصول إلى الأهداف السياسات ضمن أبعادها الاجتماعية، البيئية، والسياسية، والتنمية الصناعية. فمثلا لا يمكن بعث مناطق صناعية في ظل بيئة قانونية متناقضة بين بعض القوانين، وغير ثابتة نسبيا. كالتناقض بين قانون حماية البيئة وقانون الاستثمار، وقوانين الامتيازات الجبائية الموجهة، وغيرها من النصوص المشكلة لبيئة النشاط الصناعي بكل مكوناته الإنتاجية، الإدارية، والعلاقات مع المحيط. وهو ما يدفع بالنشاط الصناعي للتطور من خلال تكامل وانسجام المنظومة القانونية. ووضوح في الرؤية المتعلقة بالتصور العام حول التنمية الصناعية (اليونس، 2019، صفحة 24).

3.2 دوافع إنشاء المناطق الصناعية وأهميتها:

إن أهمية المناطق الصناعية ودوافع إنشائها، تخضع لتصور معدي السياسات الاقتصادية حول أساليب تنفيذ وإنجاح استراتيجيات التنمية الصناعية وفق مسارات مدروسة، ومن بين أهم دوافع إنشائها:

✓ **دوافع إنشائها:**

- تطوير القطاع الصناعي، بتحفيز إنشاء صناعات متعددة بخصائص مختلفة، لزيادة نسب التشابك والتكامل الصناعي، ما يتيح فرص أكبر لخلق نسيج صناعي واسع. من خلال تجميع المشاريع الصناعية.
- تنظيم النشاط الصناعي ضمن حيز مكاني يساعد على خفض عشوائية الانتشار، وتبديد وتشتيت الجهود المبذولة التي تقع على عاتق الدولة مثل التكفل بالأشغال العامة المساعدة على النشاط الصناعي.

- تفعيل آليات التوازن التنموي الإقليمي، بإنشاء مناطق صناعية في مناطق محددة ومحرومة لتحقيق التنمية الإقليمية، ضمن مقاربة التنمية الوطنية الشاملة، وفق مبدأ تكافؤ الفرص في المجتمع وبين الأقاليم.

- توفير فرص استثمارية واسعة لجذب الاستثمارات في قطاع الإنتاج، ودعم السياسات بعيدة المدى التي تستهدف تحقيق معدلات مرتفعة من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وتسهيل الصادرات.

- إرساء ركائز لتحفيز البحث والتطوير والابتكار، والقدرات التكنولوجية، وتنمية الموارد البشرية التنافسية ورفع مستوى المؤسسات، بتوفير فرص لتواصل وتبادل الخبرات الميدانية في نطاق المناطق الصناعية.

- رفع كفاءة التحكم في فضلات القطاع الصناعي من خلال حصر ومعالجة المشاكل البيئية الممكنة، ما يؤدي إلى تعزيز الإدارة البيئية السليمة في المناطق الصناعية، والتحكم أكثر في برامج خفض التلوث البيئي.

- توجيه الاستثمارات، نحو مسارات تساهم في تحقيق الأهداف المشتركة بين المستثمرين والدولة لتحقيق المنفعة العامة بانتهاج برامج تشاركية للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية.

✓ **أهمية إنشائها:**

– تساهم في تخفيض تكاليف الاستثمار والإنتاج الصناعي، ودعم الأفكار والمشاريع المبتكرة، ما يؤدي إلى تشجيع التطوير الهيكلي وتنويع الإنتاج في مجالات تحقق الميزة النسبية والتنافسية والإنتاجية، وبالتالي تحقيق فوائض إنتاجية توجه للتصدير، ما يؤثر إيجابا على الميزان التجاري والميزان المدفوعات.

– خلق فرص عمل جديدة من الناحية الكمية، والنوعية، كاستقطاب المعرفة والتقنية الصناعية التي ترفع من كفاءة اليد العاملة وجعلها أكثر قدرة على الاستجابة والتكيف مع التطور الحاصل في تقنيات الإنتاج.

– تعزز من التراكمات الرأسمالية الصناعية، مما يمنح مجال واسع للدولة في المناورة المتعلقة بتحديد مجالات السياسات الاقتصادية ذات الأولوية، والتي تحقق أكبر قدر من النواتج الداعمة لمؤشرات النمو.

3.المبادئ التوجيهية الدولية للمناطق الصناعية:

بموجب ميثاق الأمم المتحدة والصلاحيات المخولة لها خاصة في الفصل التاسع منه المتعلق بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي المتضمن المواد 55، 56، 57، 58، 59، 60، قامت هيئة الأمم المتحدة بإنشاء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2152 المؤرخ في

1966/11/17، حيث تعمل على تعزيز وتسريع وتيرة التنمية الصناعية المستدامة لتقليل الفجوات التنموية بين الدول المتقدمة والدول النامية، من خلال مبدأ الأولويات بتقديم المشورة في مجال السياسة الصناعية وتطوير الأعمال بنقل التكنولوجيا، والمساعدة التقنية لتأهيل ورفع القدرات التنافسية، وجعل المنتجات توافق المعايير الدولية، ودعم فكرة تبني أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة. وقد تم الاعتماد على المناطق الصناعية كآلية بأفكار مبتكرة، تساهم في تسريع التحول الصناعي الشامل والمستدام، ويمكن لها كذلك دعم الإجراءات التي تساعد في التغلب على القيود والحواجز المتعلقة بالبنية التحتية للأعمال. وبالتالي خلق بيئة استثمارية محفزة لتنمية الأعمال وتوسيعها. وعليه "فالمناطق الصناعية لها القدرة على توليد إنتاجية عالية وتحفيز الابتكار وترويج الاستثمار وتعزيز الإدماج الاجتماعي وحماية البيئة"(لي يونغ، 2019، صفحة 05)ونظرا لأهمية هذه المناطق، أخذت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على عاتقها وضع مبادئ توجيهية أساسية بمعايير دولية متعلقة بالمناطق الصناعية وفق رؤية شاملة، لمساعدة الدول على بناء تصور محلي بمعايير عالمية للمناطق الصناعية.

1.3هيكل المبادئ التوجيهية:

سعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الدفع بالمؤهلات التصنيعية للدول، من خلال التسويق والترويج لإنشاء المناطق الصناعية كأساس جوهري في عمليات التنمية الصناعية التي تعتبر كأولوية قصوى وردت في مشاريع تقارير مجالس التنمية الصناعية(مجلس التنمية الصناعية، 3-2023/07/6)، بالإضافة إلى أهميتها في التطوير الصناعي عن طريق تجميع الصناعات بتعاون الوحدات الصناعية في ما يعرف بالعناقيد الصناعية والسلاسل الإنتاجية، وتعمل كذلك على تجميع المصانع في حيز جغرافي واحد مما يساهم في استغلال الخدمات والتسهيلات المتاحة.(بن عبد العزيز، 2018، الصفحات 3-5) ويتشكل هيكل المبادئ التوجيهية التي تعتبر كمعايير مرجعية لكل عمليات إنشاء المناطق الصناعية من03 أقسام:

القسم الأول: الإنشاء، الاستغلال والتسيير

أولا: الإطار المفاهيمي للمناطق الصناعية وطرق استخدامه بشكل يحول دون الخروج عن أهداف مقاربات مسارات التنمية الصناعية، ودعم الاتجاهات العامة للتصنيع في الدول وتعزيز بنيتها التحتية.

ثانيا: توفر المبادئ التوجيهية مرجعية عن أفضل الممارسات الممكن إتباعها والعمل بها بغرض تخطيط المناطق الصناعية من بداية التفكير في الإنشاء، وصياغة القرار في ذلك واتخاذه، إلى الانتقال للميدان باختيار الموقع وتفعيل معايير نجاعة المناطق الصناعية.

ثالثا: يركز على ما يجب أن تحتويه استراتيجيات إنشاء هذه المناطق بضبط الممارسات الخاصة بذلك، مثل الإجراءات والضوابط القانونية والتنظيمية المتعلقة بحيازة الأراضي، مع التصاميم الهندسية المبتكرة ببعد بيئي.

رابعا:أوردت المبادئ التوجيهية فكرة وجود إدارة خاصة بالمناطق الصناعية لتسييرها بمسؤوليات واضحة، تضمن نجاعة استغلال الفرص التشغيلية للمنطقة، وفق مبدأ كفاءة التكامل في أدوار تحقيق التنمية الصناعية، وتسهر إدارة المناطق الصناعية على تسيير وإدارة النفايات الصناعية بناء على الخطط البيئية.

القسم الثاني: الترويج والتسويق للمناطق الصناعية لتعزيز الأداء اتجاه سياسات التنمية الصناعية

أولا: من خلال مبدأ البرمجة بالأهداف، فإنشاء المناطق الصناعية دون توطين الصناعات فيها يعتبر فشلا وانعدام كفاءة التخطيط، ولهذا اهتمت المبادئ التوجيهية بضرورة وضع وتنفيذ استراتيجيات تسويقية وترويجية للمناطق الصناعية في أوساط الصناعيين ورؤوس الأموال الاستثمارية، تعتمد على توضيح الحوافز ودعائم الفرص الاستثمارية في هذه المناطق.

ثانيا: فعالية معايير نجاعة أداء المناطق الصناعية تتطلب احتوائها على مدونة الأخطار الصناعية وكيفيات التعامل معها بوضع سياسات إستباقية، ضمن إطار تسيير وإدارة المخاطر لتحييد وتقليص آثارها في حالة حدوثها على الأداء الكلي للمناطق الصناعية التي يعتبر فيها عنصر توقع الأخطار واستقرائها محور مهم في الإدارة البعدية للمناطق الصناعية.

القسم الثالث: المراقبة والتقييم ضمن سياقات السياسات الاقتصادية.

أولا: تركز المبادئ التوجيهية على مخرجات أداء المناطق الصناعية ضمن الهيكل الصناعي، وفعالية أدائها على مؤشرات التنمية الاقتصادية ومن خلالها التنمية الصناعية، ويتطلب هذا الأمر ضرورة وجود مؤشرات واضحة لقياس أداء المناطق الصناعية، ومراقبة وتيرة هذه المؤشرات بما هو محدد له من مستويات الفعالية،

وهذا للتصرف بشكل أفضل وفي الوقت المحدد مع الإختلالات الممكنة، لضبط المخرجات بما يتناسب وما هو منتظر تحقيقه من أهداف ضمن استراتيجيات التنمية الصناعية.

ثانيا: تدعم المبادئ التوجيهية الأفكار المرتبطة بمسارات تطوير المناطق الصناعية بما يتناسب وتحديات الرقي بأهداف السياسات الاقتصادية، بالإضافة إلى المتطلبات البيئية والطاقوية، وهو ما يبرز ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لعامل مرونة التكيف مع المستجدات سواء تعلق الأمر بالجانب التنظيمي، الإداري، التسويقي، زيادة إلى المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتق الوحدات الفاعلة في بناء السياسات التنموية.

2.3 أهداف المبادئ التوجيهية:

يمكن تحديد أهم الأهداف بناء على ما ورد في وثيقة المبادئ التوجيهية، التي تعتبر كإطار عمل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الإرشادي للمدن الصناعية، من خلال ما يلي:

✓ مساعدة مهندسي السياسات العمومية لصناعة واتخاذ القرارات المتعلقة بإنشاء المناطق الصناعية، سواء تعلق الأمر بمناطق جديدة أو تطوير المناطق الموجودة، بناء على التوجهات الاقتصادية ومساراتها المحددة على أساس الأولويات وفعالية الأداء بالتقييم المستمر لكفاءة المناطق الصناعية في مستويات التنمية.

✓ تمكين المكلفين بتشغيل وتطوير المناطق الصناعية لمختلف الدول من تحسين كفاءة هذه المناطق من خلال تصميم وتوفير نماذج لإدارتها، وتشغيلها بشكل فعال، بالإضافة إلى النماذج المتعلقة بالبنية التحتية المطلوبة في كل نوع من أنواع المناطق الصناعية. مع ترسيخ أولويات متطلبات الأداء البيئي، بتعزيز أنظمة الإنتاج النظيفة ودعم اتجاهات تصور وتخطيط مسارات استدامة هذه المناطق.

✓ إرساء التقاليد الداعمة لفكرة تنافسية المناطق الصناعية بجعلها وجهة مطلوبة لرؤوس الأموال الاستثمارية في القطاع الصناعي وبالتالي إنجاح استراتيجيات تعبئة الاستثمارات المبتكرة، وهذا بالاعتماد على مخططات التطوير الشامل بناء على تغير طلبات الصناعيين في المناطق الصناعية، من خدمات وتأهيل بنيتها التحتية.

✓ تشجيع العمل على ضمان نشاط اقتصادي شامل ومتكامل في بيئة المناطق الصناعية لتحقيق أقصى قدر ممكن من استفادة المحرومين اقتصاديا من امتيازات هذه المناطق ضمن سياقات التنمية الشاملة التي تعتبر فيها شمولية المناطق الصناعية عنصر فعال في ضمان تحقيق الأهداف المسطرة في العمليات التنموية.

3.3الهيئات المستهدفة من المبادئ التوجيهية:

تسعى السياسات الاقتصادية لاستغلال كل الفرص لتعزيز مؤشرات النمو المستدام، فتحفيز الاستثمار يعتبر محرك أساسي للنمو، وعليه يمكن استنتاج أهمية المناطق الصناعية في هذا الإطار بالنسبة للمستثمرين، صانعي القرار الحكوميين، الأكاديميين المهتمين بمواضيع التنمية، مسيري المناطق الصناعية، وغيرهم ممن يشتركون في ضرورة بناء تصور حول المناطق الصناعية بمعايير مبتكرة، وتتمثل أهمية المبادئ في:

✓ **مهندسي السياسات والأطر العامة المتعلقة بالصناعة والمناطق الصناعية:** وهي الفئة التي تضع الأرضية القانونية والتنظيمية للمناطق الصناعية بناء على تصورها ضمن مقاربات التنمية الصناعية والسياسات الاقتصادية، ويمثلون في كل الأحوال رأي الدولة ومقاربتها في ذلك، حيث تسعى إلى ضرورة ضمان الجودة في التخطيط، التنفيذ، والتشغيل، على أساس رؤية ذات مدى متوسط وبعيد، وهو ما يؤدي بشكل واضح إلى تحديد أولويات السياسات الاقتصادية ضمن برامج التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

✓ **المؤسسات أو الهيئات المشغلة والمطورة للمناطق الصناعية:** وتمكنهم المبادئ التوجيهية من تخطيط وإنشاء المناطق الصناعية وفق شروط معيارية، لتطوير وتوسيع خدماتهم في كل المجالات خاصة ما تعلق منها بالبنية التحتية، لتلبية حاجات البيئة الصناعية ومتطلبات المستثمرين، أو الراغبين في توطين استثماراتهم الصناعية، واستشراف كل تغير في طلبات المستثمرين حول الخدمات التي يجب توفيرها، بالإضافة إلى المساعدة على التكيف مع التغير في البرامج والأهداف التي تنتظرها الدولة من هذه المناطق.

✓ **المستثمرون وأصحاب رؤوس الأموال المهتمين بالاستثمار داخل المناطق الصناعية:**تمنح لهم المبادئ التوجيهية فرص كبيرة وأرضية ملائمة تحتوي على كثير من المعلومات تساعد على اتخاذ قرار الاستثمار، وكيفيات تخصيص الأموال، ومستويات الاستفادة من تخفيض التكاليف المتعلقة بالعملية الإنتاجية، وغيرها، مع معرفة حدود المسؤوليات الاجتماعية لهم.

✓ **الشركاء الميدانيين وأصحاب المصلحة:**حيث توفر المبادئ التوجيهية الإطار الاقتصادي والقانون الواضح الذي يضمن لهم الاستفادة الممكنة من تقديم دعم مالي وغير مالي فعال للمناطق الصناعية القائمة والجديدة على حد سواء، وتتمثل في وكالات التنمية، والمؤسسات المالية، وشركاء التنمية الآخرون.

4. واقع المناطق الصناعية في الجزائر وإسقاطه على المبادئ التوجيهية لها:

تضمنت أغلب البرامج الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال توجهات صناعية بحتة، ويمكن التأكيد على ذلك من خلال اعتبار التنمية الصناعية كأولوية قصوى، لدعم مجهودات الانتقال إلى تنمية اقتصادية حقيقية ذات توجه صناعي، تستهدف تحقيق التنمية المستدامة وهذا وفق مبدأ إتاحة الفرصة أمام كل من له الرغبة والقدرة في بذل الجهد والعطاء، وقد وضعت الدولة على عاتقها تهيئة الظروف لتوفير هذه الفرص بشكل عادل، وهو ما نصت عليه مختلف الدساتير. وسعت الجزائر إلى تبني موضوع خلق المناطق الصناعية كآلية داعمة للتنمية الصناعية، منذ ما بعد الاستقلال وفق مقاربة اعتمدت توجهات محافظة وأقل تحرر، وقد رفع هذا التصنيف في الفترات التي تلت الانفتاح.

1.4 المناطق الصناعية في الجزائر قبل الانفتاح:

تعتبر الآليات الإجرائية والإدارية بضوابطها القانونية والتنظيمية مرآة عاكسة للمقاربة الاقتصادية للدولة، والتي كان اعتمادها على التخطيط المركزي بعد الاستقلال يرتكز على الصناعة كأولوية في المخططات التنموية المعتمدة بين 1967 إلى غاية نهاية سنة 1979. إن اهتمام الدولة بالصناعة وتزايد حجم الاستثمار فيها من 151 مليون دينار سنة 1963 إلى 371 مليون دينار سنة 1966(Benissad, 1991, p. 16) ، يشكل عامل مهم في وضع تصورها حول المناطق الصناعية.

✓ **المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)**: ركزت مسيرة التنمية في هذه المرحلة، على قطاع الصناعة بهدف استراتيجي يتمثل في بناء قاعدة صناعية متينة تكون قاطرة لمجموع الصناعات الأخرى المستهدفة مستقبلا، حيث خصص للقطاع الصناعي تقريبا 50% من قيمة الغلاف المالي للمخطط والمقدر بـ 11.1مليار دينار جزائري، مقارنة بالقطاع الزراعي الذي خصص له ما يقارب 17%، والقطاع السياحي 2.5% (هني، 2015، صفحة 217)، فالتركيز على الصناعة في هذه المرحلة واكب على الصعيد الدولي إنشاء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية سنة 1966 وتبنيها لأهداف طموحة في التنمية الصناعية. وبالنسبة المناطق الصناعية خلال هذه الفترة فقد واصلت الجزائر المستقلة الاعتماد على هيكل إداري تم إنشاءه بموجب المقرر 56-11 المؤرخ في 1956/04/12 من طرف السلطات الاستعمارية

مكلف بإنشاء وتسيير المناطق الصناعية في إقليم الجزائر بالتنسيق مع الإدارات الأخرى المعنية على غرار الأشغال العمومية والطاقة وغيرها، ويدعى بالصندوق الجزائري لتهيئة الإقليم، الذي تم تحويل الوصاية عليه سنة 1963 إلى وزارة الأشغال العمومية بموجب المرسوم 63-217 لسنة 1963، مع تغيير اسمه إلى الصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية، الذي يكفل القيام بتخطيط وتنفيذ مشاريع إنشاء المناطق الصناعية، واقتناء العقارات الصالحة لذلك وتهيئتها.

✓ **المخطط الرباعي الأول (1970-1973)**: بلغ حجم الاستثمارات فيه 27 مليار دينار، أي بزيادة 150% عن مخصصات المخطط السابق، وتضمن برنامج للتصنيع السريع، بوضع حيز الإنجاز استثمارات ضخمة في قطاعات الحديد والصلب، باعتبارها الأرضية الملائمة في نجاح الخطط المتعلقة بتطوير الصناعات الميكانيكية وصناعة الأسمدة، وتوفير المنتجات الإستراتيجية المرتبطة بها. وبلغت قيمة النفقات على الصناعة القاعدية 5.5 مليار دينار، و2.3 مليار دينار بالنسبة لمخصصات الاستثمار في صناعة السلع الاستهلاكية، وعليه يمكن الاستنتاج أن المخطط كان يسعى لبناء ركائز صناعية فعالة، فتأثير زيادة الإنفاق الاستثماري في القطاع الصناعي كان محفزا لوضع إطار مرجعي للمناطق الصناعية، بصدور المرسوم 73-45 لسنة 1973 الذي يتضمن إحداث لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، التي تعمل على جمع المعلومات المساعدة لتهيئة المناطق الصناعية ووضعها تحت تصرف القسم الوزاري المكلف بهندسة المدن.

✓ **المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)**: خصصت له تقريبا 110 مليار دينار، ويمكن تفسير هذه الزيادة بتحسن المداخيل النفطية، حيث تم استهداف عدة قطاعات خاصة القطاع الصناعي من أجل توسيع القاعدة الصناعية عن طريق زيادة استغلال الموارد الأولية كمدخلات في عمليات التصنيع وتلبية الطلب المحلي للمواد الأولية الصناعية، وخلق صناعات داعمة للتكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وداخل القطاعات في حد ذاتها وإقرار برنامج واسع لبعث الصناعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الجماعات المحلية(شقبقب، 2009/2008، صفحة 17). وهو ما يفسر تخصيص 43.66% لقطاع الصناعة من حجم الإنفاق الاستثماري، مقارنة بالقطاع الفلاحي والري الذي خصص له 16.5% (Belogbi, 1995, p. 70)، ورافق اهتمام الدولة بالصناعة، بذل جهود لإنشاء المناطق الصناعية

التي يتم اتخاذ قرار إنشائها بناء على ما جاءت به أحكام المرسوم73-45، وقد حدد المنشور الوزاري الصادر عن وزارة الأشغال العمومية والمؤرخ في 1975/04/30 هذا الأمر، حيث تكفلت اللجنة الاستشارية لتهيئة المناطق الصناعية بالموافقة على إنشاء عدة مناطق صناعية. وتجدر الإشارة أنه تم اعتماد مرحلة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني للفترة (1978-1979)، تم فيها إعادة تقييم بعض المشاريع التي كان نصيب الصناعة فيها 55.65 مليار دينار. (بهلول، 1999، صفحة 336).

✓ **المخطط الخماسي الأول (1980-1984)**: تم التركيز فيه على إعادة صياغة التوجهات الاقتصادية بتحويل الاهتمام في توجيه الإنفاق الاستثماري، حيث قلصت قيمة الاستثمارات الموجه للصناعة القاعدية لصالح صناعة السلع الاستهلاكية والأنشطة التكاملية(شقبقب، 2009/2008، صفحة 22). وبلغت نسبة المخصصات الاستثمارية في الصناعة37.7% من القيمة الكلية. لكن نسجل تواصل الاهتمام بالقطاع الصناعي وإنشاء المناطق الصناعية وتطويرها، وهو ما كان تنظيميا ومؤسساتيا، بحل الصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية بموجب المرسوم80-275 لسنة 1980، وتحويل أمواله والمهام الموكلة إليه إلى:

- **المركز الوطني للدراسات والانجاز العمراني**: الذي تم إنشاءه بموجب المرسوم 80-276 لسنة 1980 ويتولى القيام بعدة مهام كتهيئة وتسيير المناطق الصناعية والتي أطلق عليها مصطلح المناطق النوعية، إلا أنه لم يؤدي دوره بنجاعة في تسيير المناطق الصناعية، نظرا لهيمنة الإدارة المركزية عليه تبعا لمبادئ التسيير الاشتراكي في تلك الفترة، هذا ما دفع بأصحاب القرار إلى حله وتحويل وتوزيع جميع ما يحوز عليه وما تم تكليفه به إلى هيئات أخرى متعددة وهذا بموجب المرسوم 83-154 لسنة 1983.

- **الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية:** والتي تم إنشائها بموجب المرسوم 80-277 لسنة 1980، وتتولى القيام في إطار تهيئة المناطق الصناعية عدة مهام، حيث تعمل على تطوير الدراسات والأشغال التقنية والاقتصادية للتهيئة والهيكلة وشغل المساحة على المستوى المركزي عبر مختلف الجهات والمناطق الاقتصادية المتجانسة في الوطن، ويتم العمل على تحقيق هذه المهمة من خلال تنسيق الأشغال بين الهيئات المعنية بتصنيف التربة وتحضير العناصر الضرورية لتحديد المناطق التي يمكن أن تقام فيها منشآت صناعية. ونظرا للأهمية المتزايدة لعملية تسيير المناطق الصناعية، ودور الأداء الإداري في مردوديتها وتأطير الأنشطة

الصناعية الواقعة في حيزها الجغرافي، صدر المرسوم 84-55 لسنة 1984 المتعلق بإدارة المناطق الصناعية، حيث تم تحديد ثلاث أنواع من الهيئات المكلفة بتسييرها، حسب الحالات التي وردت في المادة الأولى من هذا المرسوم، وتخضع هذه المؤسسات من حيث التنظيم إلى أحكام المرسوم 84-56 لسنة 1984 المتضمن تنظيم مؤسسات تسيير المناطق الصناعية وعملها، فنشأتها وتسييرها يتم بموجب مرسوم يحدد مقرها والوصاية عليها، وتكلف بـ:

- المحافظة على الأعمال الكبرى والتجهيزات والتهيئات التي تختص بها المنطقة، وصيانتها كما هي محددة في دفتر الشروط. مع متابعة صيانة الهياكل الأساسية المشاعة التابعة لاختصاص هيئات متخصصة وتنسيقها.

- مراقبة المنطقة وحمايتها، وتنظيم المساعدة المتبادلة وتنفيذها، بالإضافة إلى ضمان احترام متطلبات الأمن ومستلزماته بالاتصال مع المصالح والهيئات المعنية، ومراعاة بنود دفتر الشروط النموذجي المحدد بقرار مشترك بين وزير الداخلية والجماعات المحلية، وزير التعمير والبناء والإسكان، والوزير المعني.

- تسيير المنطقة واحترام مخطط تهيئتها، من خلال تنظيم المصالح المشتركة بين جميع المتعاملين في المنطقة وتنشيطها، وانجاز التجهيزات المناسبة، كأشغال التكييف أو التجهيزات التكميلية اللازمة لحسن سير الوحدات المقامة في المنطقة، بالإضافة إلى التنسيق الفني بين كل المتعاملين الموجودين في المنطقة، والقيام بتنفيذ برامج التكوين في ميدان الأمن الصناعي.

- تمثيل الوحدات والهيئات المقامة في المنطقة لدى السلطات المحلية فيما يتعلق بالمسائل ذات المصلحة المشتركة، وتطبيق تنظيمات الشرطة الإدارية الخاصة المنصوص عليها في مجال الأمن داخل المنطقة، ومرور الأشخاص ووقوفهم، وكذلك الممتلكات، ونظافة الطرق والمنشآت والمباني والتجهيزات وأمنها والوقاية من الأخطار ومحاربة الحرائق والتلوث.

وبموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في1984/03/05 الذي يضبط دفتر الشروط النموذجي لإدارة المناطق الصناعية(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصفحات 314-316)، حدد هذا الدفتر كيفيات إدارة الأماكن الصناعية الواقعة داخل المناطق الصناعية ويطبق على المنشآت الكبرى الملحقة بالمناطق الصناعية وعلى المساحة التي يحددها محيط حماية المنطقة نفسها، كما تناول القرار الوزاري نقطة مهمة في

طياته وهي حماية المنطقة الصناعية في المادة 21 و 22 منه، ويضبط دفتر الشروط التزامات الهيئة المسيرة أو أي هيئة أخرى وخدماتها عندما تكون صيانة بعض المنشآت منوطة بها، بالإضافة إلى الشروط التي يجب أن يراعيها المتعاملون في ما يخص الاشتراك في استعمال المرافق العامة والشبكات المختلفة والهياكل الأساسية التي لا تقبل التقسيم قصد المحافظة عليها وإبقائها صالحة للاستعمال، واستلام مخططات تنفيذ الشبكات العامة المتعلقة بالمنطقة كلها بالإضافة إلى الشبكات الداخلية الخاصة بالوحدات الصناعية المقيمة داخل المنطقة الصناعية. ورغم صدور نص قانوني يحدد المؤسسات المشرفة على المناطق الصناعية وآليات تسييرها، إلا أنها تميزت بمردودية محدودة في إدارة وتسيير مثل هذا النوع من المناطق، وهذا راجع لهيمنة السلطة التنفيذية على المؤسسات المسيرة للمناطق الصناعية. ما عرقل سير هذه المؤسسات نتيجة غلبة الطابع الإداري في التسيير على الأهداف الاقتصادية. (محمودي، 2019، صفحة 16)

✓ **المخطط الخماسي الثاني (1985–1989)**: استفاد مما يقارب 829 مليار دينار، وحاز القطاع الصناعي منها على251 مليار دينار، ما يمثل تقريبا 30.3%، ولكن دون الوصول للأهداف المرجوة، مع توسع الفجوات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية ضمن اتجاهات سلبية نتيجة انهيار أسعار النفط وانخفاض الإيرادات بـ 50% تقريبا بين سنتي 1985 و1986، واللجوء إلى الاستدانة، ما حتم اتخاذ رد فعل إصلاحي، بإخضاع المؤسسات العمومية الاقتصادية إلى القانون الجبائي، وأصبحت الدولة مجرد مالك فقط عن طريق صناديق المساهمة منها ما تعلق بالقطاع الصناعي المتمثل في "صندوق مساهمة الصناعات المختلفة"، بالإضافة إلى منح المؤسسات حرية تحديد الأسعار. وعلى هذا الأساس بقيت مختلف المؤسسات المكلفة بتسيير وإدارة المناطق الصناعية ممارسة وظيفتها في تذليل العقبات أمام مختلف الصناعات في سياق الأهداف المرتبطة بالقطاع الصناعي ضمن المخطط الخماسي الثاني.

2.4 المناطق الصناعية في الجزائر بعد الانفتاح:

إن محدودية نظام التخطيط المركزي في التعامل مع الأزمات الاقتصادية وتحييد أثرها، أدى بالتوجه للمؤسسات الدولية لضمان التمويل اللازم للبرامج الاقتصادية مع تحملها الأعباء الناتجة عن الإصلاحات

التي تم فرضها من طرف هذه المؤسسات، خاصة ما تعلق بضرورة تقليص حجم تدخل الدولة في الاقتصاد وترقية النمو. (بهلول، 1999، صفحة 116)

✓ برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998): يعتبر برنامج تسيير المرحلة الانتقالية نحو الانفتاح واعتماد مقاربة اقتصاد السوق بداية التسعينات والتي تزامنت مع اضطرابات سياسية وأمنية كبيرة أثرت على الانتقال السلس وبأقل الأضرار من مقاربة التخطيط المركزي إلى حرية السوق، وحمل البرنامج الذي كان يعتمد على الدعم المالي بشروط، والممنوح من طرف المؤسسات المالية الدولية، عدة محاور بغرض التصحيح الهيكلي، وشملت بعض النقاط التي يمكن ذكرها في ما يلي:

- العمل على بناء منظومة مؤسساتية وسوقية ملائمة لتوجهات الانفتاح مع التركيز على الأرضية القانونية.
- ضبط الإنفاق العام، مع التركيز على إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات العمومية، وتوسيع برامج خوصصتها من خلال ما جاء به الأمر 95-22 لسنة 1995 المعدل والمتمم.

بالنسبة للمناطق الصناعية تواصل الاهتمام بها وفق ما تقتضيه متطلبات المرحلة تأثيرا وتأثرا، وخاصة ردود الفعل الناتجة عن خوصصة المؤسسات العمومية الناشطة في هذه المناطق وتغير طرق تعاطي إدارة المؤسسات المكلفة بتسيير المناطق الصناعية استجابة لمتطلبات المرحلة، حيث يمكن أن نسجل ظهور عجز في تبني مقاربة فعالة ضمن هذا الإطار خاصة بعد صدور أول قانون للاستثمار في الجزائر سنة 1993 بموجب المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار.

✓ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): تم تبنيه موازاة مع انتعاش أسعار النفط، وقد خصص له غلاف مالي يقدر بـ 07 ملايير دولار، وجهت نسبة كبيرة منه في دعم المشاريع المتعلقة بالأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 40.1%، على أساس أن هذا التوجه يعزز تحقيق نسب النمو المستهدفة ضمن سياق تحسين بيئة الأعمال لإنعاش المؤسسات الإنتاجية، وهو ما يقع على الدولة اتجاهها، بالإضافة إلى تخصيص نسبة 8.6% لدعم مختلف الإصلاحات المؤسساتية والتنظيمية الداعمة لهذا البرنامج، باعتبارها أداة من أدوات التنفيذ المؤثرة في مسارات العمل الميداني، فتنفيذ هذه الإصلاحات فرض وضع أرضية قانونية لذلك، وهو ما تم من خلال صدور الأمر 01-04 لسنة 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات

العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصخصتها، بالإضافة إلى صدور المرسوم التنفيذي 01-283 لسنة 2001 المتضمن الشكل الخاص بأجهزة إدارة المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها. وفي أواخر الفترة الزمنية المتعلقة ببرنامج الإنعاش الاقتصادي، ونتيجة للمؤشرات السلبية حول أداء المؤسسات المكلفة بتسيير المناطق الصناعية التي لم تنسجم مع متطلبات المضي بتنفيذ البرامج، تم تغيير أسلوب التعاطي مع إشكالية تسيير المناطق الصناعية، وهذا بإنشاء مؤسسات تجارية من خلال ما جاء به قرار مجلس الحكومة الصادر بتاريخ 2003/06/22 الذي تضمن إنشاء أربع شركات لتسيير مساهمات الدولة خاصة بمناطق الوطن الأربعة، بهدف الرفع من كفاءة تسيير المناطق الصناعية وهي، شركة تسيير مساهمات الدولة للمناطق الصناعية بالغرب، شركة تسيير مساهمات الدولة للمناطق الصناعية بالشرق، شركة تسيير مساهمات الدولة للمناطق الصناعية بالجنوب، وشركة تسيير مساهمات الدولة للمناطق الصناعية بالوسط. وتتمثل أهمية هذه الخطوة في إنشاء مثل هذا النوع من الشركات تجاوبا مع صدور القانون 01-03 لسنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، والذي خصص حيزا من أحكامه خاصة المادة 26 و27 منه، للحافظة العقارية الموجهة للمشاريع الاستثمارية والتي يقع اختصاص التصرف فيها على عاتق وكالة تطوير الاستثمار التي تم إنشائها بموجب قانون الاستثمار، بالإضافة إلى إنشاء المجلس الوطني للاستثمار(C.N.I)، والذي من مهامه الاقتراح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ إجراء دعم الاستثمار وتشجيعه والعمل على إنشاء مناطق صناعية جديدة. وتتمثل المهام الموكلة لشركات تسيير مساهمات الدولة للمناطق الصناعية(خوادجية، 2015/2014، صفحة 163) في:

- تحديد شروط وإجراءات منح الامتياز بشأن الأصول التابعة للأملاك الخاصة للدولة، طبقا للقانون 90-30 المتضمن قانون الأملاك الوطنية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، صفحة 1661)
- تولي مهمة إنشاء مناطق صناعية جديدة بالتشاور مع الوزارات المعنية تتكفل بمهمة إنشاء وتسيير حافظة العقار الصناعي لتحويلها إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- مرافقة التحويل القانوني لمؤسسات تسيير المناطق الصناعية إلى شركات أسهم (شركات التسيير العقاري).

●تسيير حافظة الأسهم التي تمتلكها شركات التسيير العقاري التي حلت محل مؤسسات تسيير المناطق الصناعية، مع الفتح التدريجي لرأس مال شركات التسيير العقاري لفائدة متعاملين بالمناطق الصناعية المعنية. وتجدر الإشارة إلى أنه وفي سنة 2003 تم تأسيس شركات التسيير العقاري باعتبارها شركات تجارية عمومية مهمتها مساعدة شركات مساهمات الدولة للمناطق الصناعية، على المستوى المحلي، حيث حلت محل مؤسسات تسيير المناطق الصناعية المحلية، وتم حلها والتخلي عنها سنة 2017 بمجرد إنشاء مجمع ديفانديس للمناطق الصناعية. فمع نهاية سنة 2004 وفي إطار تهيئة المناطق الصناعية تم تخصيص ما يقارب 2.7 مليار دينار لتهيئة 70 منطقة صناعية على مستوى 17 ولاية تتوزع على الجهات الأربعة للوطن. (خبابة، 2012، صفحة 26)

✓ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): بقيمة مالية تقدر بـ 8704 مليار دينار، هدفه الأساسي تحسين مؤشرات النمو الاقتصادي، وقد تم تقسيمه إلى عدة برامج فرعية. (مخالدي، 2022، صفحة 71)، فمن خلال قراءة تقرير الحكومة الخاص بهذا البرنامج، نلاحظ استفادة الرأس المال الاجتماعي والمنشآت القاعدية من نسبة 86% من الاعتمادات المقررة، بينما التنمية الاقتصادية لم تتجاوز نسبة اعتماداتها 08%، فقطاع الصناعة المعول عليه في احتواء اليد العاملة كان حجم الاعتمادات فيه أقل من الاعتمادات الموجهة لقطاع الثقافة.(مسعودي، 2017، صفحة 163)، وبالنسبة للمناطق الصناعية، وكخطوة داعمة لبيئة نجاح أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو، تم إنشاء هيئة عمومية أخرى يتضمن محتوى نشاطها العقار الصناعي والعقارات الموجهة للاستثمار سنة 2007، وتدعى "الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري" وهذا بموجب المرسوم التنفيذي 07-119 لسنة 2007، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وقانونها الأساسي، حيث تولت:

- التسيير، الوساطة، الملاحظة والضبط العقاري على حافظة العقار الاقتصادي العمومي، وترقيتها بهدف تثمينها للاستثمار، وتقديم المعلومات للهيئة التي لها سلطة اتخاذ القرار المختصة محليا حول العرض والطلب العقاري وآفاقه، وعلى هذا الأساس فهي تسير وفقا لاتفاقية ولحساب المالكين للعقارات بكل أنواعها.

- تقوم الوكالة بنشر المعلومات حول الأصول العقارية ذات الطابع الاقتصادي ووفرتها، وتتولى ترقيتها لدى المستثمرين، كما تضع لهذا الغرض بنك معلومات يجمع العرض الوطني حول الأصول والأوعية العقارية ذات الطابع الاقتصادي مهما كانت طبيعتها القانونية.

- تعد الوكالة جدول أسعار العقار الاقتصادي التي تقوم بتحيينه كل 6 أشهر، وتعد دراسات دورية حول توجهات السوق العقارية، مع القيام بكل الأعمال التي من شأنها أن تطورها، وإبرام العقود والاتفاقيات المتصلة بنشاطها، بالإضافة إلى تطوير المبادلات مع المؤسسات المماثلة والناشطة في نفس المجال.

فخلال هذه المرحلة على سبيل المثال تم اعتماد برنامج الهضاب العليا بأهداف تتعلق بضرورة توفير مقومات محفزة للاستثمار في هذه المناطق، بتخصيص غلاف مالي يقدر بـ 05 مليار دينار، أما بالنسبة للمناطق الجنوبية تم تخصيص ما يقارب 200 مليون دينار لتهيئة المناطق الصناعية في بعض الولايات الجنوبية التي تتوفر على فرص عالية للاستثمار. وهو ما يدل على اهتمام الدولة بالصناعة في هذه المرحلة التي أكدتها مخرجات الجلسات الوطنية سنة 2007، حول التنمية الصناعية واهم مسارات النهوض بالصناعة الوطنية، حيث تم تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية، وذلك بتحديد مبادئ إستراتيجية صناعية وتشكيل سياسات صناعية وفق 04 محاور.

الشكل (01): محاور الإستراتيجية الصناعية

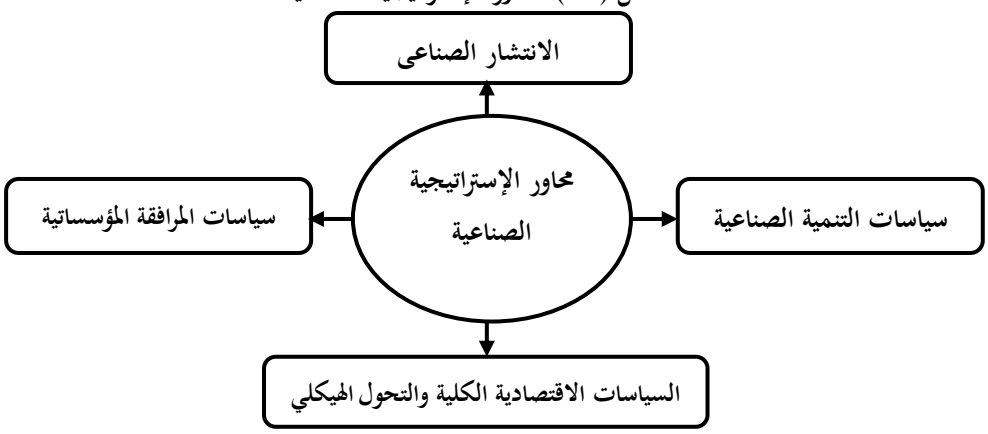

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:
(ناصر، 2019، صفحة 97)

✓ **البرنامج الخماسي الأول للتنمية (2010–2014)**: استفاد من 21234 مليار دينار، خصص منه 9700 مليار دينار أي ما يعادل 45.7% لاستكمال المشاريع الخاصة بالبنى التحتية التي تم اعتمادها في البرنامج السابق منها السكك الحديدية، الطرق وشبكات المياه، وبالنسبة للمشاريع الجديدة المبرمجة ضمن هذه الفترة فقد تم تخصيص 11534 مليار دينار، شملت مخصصات البرنامج عدة محاور حسب بيان مجلس الوزراء بتاريخ2010/05/24. (مخالدي، 2022، صفحة 72). وتم تخصيص ما يقارب 150 مليار دينار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بإنشاء المناطق الصناعية، والدعم العمومي للتأهيل، وأكثر من 2000 مليار دينار للتنمية الصناعية من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء، والصناعات البتروكيمياوية، بالإضافة إلى برامج مالية لتحديث المؤسسات العمومية. (هني، 2015، صفحة 222)، وبالنسبة لموضوع المناطق الصناعية، وبعد إحصاء المواقع المحتمل إدراجها لإقامة المناطق الصناعية سنة 2011، والقيام بتعديلات تخص النصوص التأسيسية والتنظيمية للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بموجب المرسوم التنفيذي 12-126 لسنة 2012 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 07-119 المتضمن إنشاء وكالة (ANIREF)، قامت الدولة في أفريل 2012 بإطلاق مشروع إنجاز 42 منطقة صناعية جديدة تتوزع على34 ولاية، بمساحة عقارية إجمالية تقدر بـ 9572 هكتار، بالإضافة إلى مشاريع تأهيل جميع المناطق الصناعية الموجودة، من خلال غلاف مالي يقدر بـ 88 مليار دينار، وتمتد هذه الخطوة إلى غاية 2017. وأوكلت مهمة التكفل بهذا البرنامج إلى الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، بالشراكة مع مصالح وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ويهدف إلى:

- استحداث وفرة عقارية بمواصفات عالية لدعم الاستثمارات بشكل أمثل، مما يحد من مشاكل الحصول على العقار الصناعي، وتثمين الهياكل القاعدية المنجزة لإنعاش الاستثمار المنتج.

- العمل على إعادة التوازن الجهوي نتيجة بروز التفاوت التنموي، بتعزيز الاستفادة من المزايا التي تتوفر عليها جميع المناطق، وبالتالي تفعيل جاذبية الأقاليم ودعم قدراتها التنافسية.(عناني و خلفاوي، 2015، صفحة 10)

الشكل (02): المساحة الأرضية من العقارات المخصصة للمناطق الصناعية حسب المناطق الثلاث (هكتار)

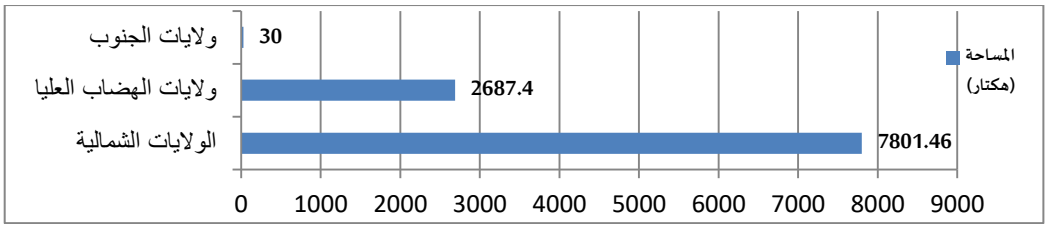

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

(وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، 2024)

يمكن ملاحظة عدم التكافؤ في التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية نتيجة سعي الدولة إلى تلبية طلبات المستثمرين التي تغلبت على إرادتها في تحقيق تكافؤ تموقع الاستثمارات، فصعوبة الظروف البيئية في المناطق الجنوبية ونقص المنشآت القاعدية المتعلقة بالنقل والمواصلات، تعتبر من العناصر المعوقة للاستثمار فيها، وعلى هذا الأساس قامت الدولة بتفعيل آليات التحفيز الجبائي ضمن سياق التوجيه المطلوب للاستثمار في المناطق الجنوبية وتخفيف التوجه نحو المناطق الشمالية التي أصبحت تعاني من تقلص الوفرة العقارية مما يخلق خطر التوجه نحو العقارات المخصصة للقطاع الفلاحي، نتيجة الطلب المتزايد على العقار الصناعي، الأمر الذي أدى بالدولة إلى تكليف الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بانجاز برنامج خاص لتهيئة 49 منطقة صناعية جديدة بمساحة تقدر بـ 11622 هكتار موزعين على 39 ولاية تغطي 09 مناطق للبرمجة الإقليمية، والتي جاءت في المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية.(علوني، 2020، صفحة 379)

الشكل (03): المساحة الأرضية من العقارات المخصصة للمناطق الصناعية حسب كل ولاية (هكتار)

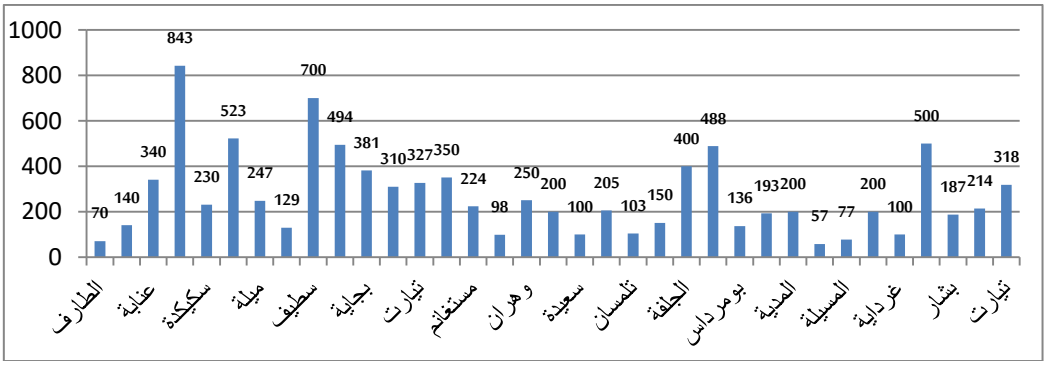

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

(عناني و خلفاوي، 2015، صفحة 11)

✓ البرنامج الخماسي الثاني للتنمية (2015-2019): خصص له غلاف مالي يقدر بـ 22100 مليار دينار، بغية تحقيق مجموعة كبيرة من الأهداف من بينها، ترقية ودعم النشاط الاقتصادي القائم على المعرفة والتكنولوجيا، استجابة للتطور الرهيب الحاصل في قطاع المؤسسات واستراتيجيات النمو الجديدة، التي أخذت بعين الاعتبار ما جاءت به الثورة الصناعية الرابعة، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار المنتج للثروة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم بشكل كبير في تقليص معدلات البطالة، وقد تم الاعتماد على هذا البرنامج في توضيح خطط الجزائر ضمن مجهوداتها المتعلقة بالعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة حتى آفاق 2030. ويجدر التوضيح أن الأزمة الاقتصادية النفطية سنة2014، أثرت على تنفيذ البرنامج الخماسي الثاني حيث تم حصر الأهداف في الجانب الاجتماعي حفاظا على الاستقرار، وتحديد أولويات البرنامج بتنفيذ المشاريع التي تحقق هذه الأهداف. وشكلت هذه الأزمة حافز مهم في رفع تحدي الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وإيجاد البدائل المتاحة بخلق فرص أخرى وفتح المجال لتوسيع الأنشطة الاقتصادية، مع منح حرية أكبر للاستثمارات المنتجة للثروة، وهو ما يفسر صدور القانون16-09 المؤرخ في2016/08/03 المتعلق بترقية الاستثمار.بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بالمناطق الصناعية كرافعة للتنمية الصناعية ودعم البيئة الاستثمارية، مع مواصلة تسيير وإدارة المناطق الصناعية بنفس وتيرة المرحلة السابقة.

3.4 المقاربة الجديدة للمناطق الصناعية في الجزائر والمبادئ التوجيهية الدولية:

تبنت الجزائر مقاربة اقتصادية جديدة لتحقيق أهداف التنمية، بجهود فعلية تعكس رغبتها في تحسين البيئة الاستثمارية. وقد احتل القطاع الصناعي مساحة كبيرة من الاهتمام، في برامج الإصلاح المعتمدة خاصة بعد سنة 2019، ولعل أهم مؤشر هو الأحكام التي جاء بها دستور 2020 الذي يضمن حرية الاستثمار ويفرض على الدولة القيام بواجبها في تحسين مناخ الاستثمار، ومنه فقد تم اعتماد إستراتيجية ملائمة في القطاع الصناعي وما يرتبط به، خاصة موضوع العقار الصناعي والمناطق الصناعية، حيث أخذت الدولة على عاتقها تعزيز آليات تنظيم هذا المجال بوضع مؤسسات تتكفل بتوفير متطلبات محفزة للبيئة الاستثمارية، ويتجلى هذا من خلال صدور نص قانوني، وخمس مراسيم تنفيذية:

●القانون 23-17 المؤرخ في 2023/11/15 الذي يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة، الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية.

●مرسومين تنفيذيين ضمن الإطار العام المتعلق بالعقار الاقتصادي، وهما المرسوم 23-486 لسنة 2023 الذي يحدد مكونات العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية والقابل لمنح الامتياز، والمرسوم 23-487 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز القابل للتحويل إلى تنازل عن العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية.

● ثلاث مراسيم تنفيذية ضمن الإطار الخاص للعقار الاقتصادي، وهم المرسوم 23-488 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للعقار الصناعي وتنظيمها وسيرها، والمرسوم 23-489 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للعقار السياحي وتنظيمها وسيرها، بالإضافة إلى المرسوم 23-490 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للعقار الحضري وتنظيمها وسيرها.

وتمثل هذه المراسيم خطوات مهمة في تصويب مسارات تسيير العقار الصناعي بالحد من المشاكل المرتبطة بتحويله عن مقاصده، وهذا بالخروج من التسيير الإداري للمناطق الصناعية إلى التسيير الاقتصادي، وتعزيز تحسين المناخ الاستثماري، خاصة ما تعلق منه بالقطاع الصناعي وحاجاته المتزايدة للعقار الصناعي كما ونوعا، ويعتبر هذا الهدف العمود الفقري لمقاربة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وفق المبادئ التوجيهية للمناطق الصناعية. ويمكن إسقاط المجهودات مع المبادئ التوجيهية من خلال ما يلي:

✓ بالنسبة للإنشاء، الاستغلال والتسيير: يمكن أن نلاحظ اهتمام المشرع الجزائري بهذه العناصر، من خلال صدور المرسومين التنفيذيين المتعلقين بالإطار العام للعقار الاقتصادي، بالإضافة إلى المرسوم الخاص بإنشاء الوكالة الوطنية للعقار الصناعي وتنظيمها وسيرها. ويهدف هذا المرسوم تبني مقاربة واضحة للخروج من الطرق التقليدية لتسيير هذه المساحات إلى طرق مبتكرة، ولا يكون هذا إلا من خلال منح الحرية لمؤسسة تسيير هذه المناطق وفق أهداف اقتصادية برؤية تستهدف استقطاب الاستثمارات، عوض المنطق الإداري البيروقراطي الذي رهن العديد من المشاريع الطموحة بسبب ملائمة الآليات الإدارية مع محاولات تحويل مسار المناطق الصناعية والعقار الصناعي لاستغلاله في نشاطات أخرى غير التي تم تخصيصها لها،

وبالتالي حرمان مستثمرين حقيقيين من فرص تجسيد مشاريعهم، وهو ما يسمى بتحويل العقار الصناعي عن مقصده الإمتيازي. يعتبر النموذج الاقتصادي الجديد إطار مرجعي أساسي في تحديد طبيعة التوجهات المتعلقة بالمناطق الصناعية، حيث تبنى سياسة تصنيع جديدة تعتمد على الصناعات المصغرة، المتوسطة، والناشئة، وتمنح الأولية للصناعات التركيبية المحققة لمعدلات إدماج مرتفعة، وهذا ما سيعزز تطوير النسيج الصناعي، ورافق هذا الطموح رؤية مهمة حول وجوب التأسيس لأرضية قانونية، مرنة وثابتة نوعا ما، لإقرار رغبة الدولة في بعث الطمأنينة لدى المستثمرين، وهو ما يتجلى من خلال إصدار قانون الاستثمار الجديد 22-18 لسنة 2022، والنصوص التنظيمية المفسرة لبعض الأحكام الواردة فيه، بالإضافة إلى القانون 23-17 لسنة 2023 الذي يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة، الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية. وعليه فإن تحسين مناخ الأعمال يتجسد في تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات، وتوفير العقار والاستفادة من القروض والخدمات العمومية ذات الجودة، وإصلاح وعصرنة النظام البنكي والإدارة ومكافحة السلوك البيروقراطي. وهي كلها أساسيات مهمة في وضع تصور شامل حول التخطيط لإنشاء المناطق الصناعية، ووضع الآليات الكفيلة التي تضمن حسن سيرها. وتتولى الوكالة الوطنية للعقار الصناعي حسب المادة 06 من المرسوم 23-488 المهام التالية:

- القيام لصالح الدولة بالتهيئة والربط الداخلي والخارجي بالطرقات، والشبكات المختلفة للعقار الصناعي التابع للأملاك الخاصة للدولة، المكون من المناطق الصناعية ومناطق النشاطات، والحظائر التكنولوجية، وإعادة تأهيلها، بالتنسيق مع القطاعات المعنية حسب التنظيم المعمول به.

- تسيير، استغلال، مراقبة، وصيانة المساحات المشتركة للمناطق الصناعية وملحقاتها طبقا للتنظيم المعمول به، ومسك وتحيين البطاقية الخاصة بالعقار الصناعي وبالمتعاملين الاقتصاديين الموطنين بالمناطق الصناعية ومناطق النشاطات. وحماية العقار الصناعي الذي تتولى تسيير مساحاته المشتركة والمحافظة عليه.

✓ بالنسبة للترويج، والتسويق للمناطق الصناعية لتعزيز التنمية الصناعية: سعت الدولة لضبط أملاكها العقارية بتطوير النصوص القانونية وتحيينها وفق الرؤية الحديثة للتنمية. فالمقاربة الجديدة لتسيير العقار الصناعي والترويج له، بدأت بخطوات منهجية أولها إعداد إحصاء خاص بالمناطق الصناعية، وفق برنامج

يستهدف تطهير العقار الصناعي وضمان الاستغلال الأمثل له، بعدما كان محل مضاربة بين المستفيدين منه، والحاملين لصفة المستثمرين الوهميين اتجاه المستثمرين الحقيقيين، وعلى هذا الأساس تم إنشاء قاعدة بيانات للعقار بمختلف أنواعه السياحي والصناعي، وهذا بغية وضع آليات تسمح بتحسين وفرة المعروض العقاري والترويج له، واستغلاله بشكل أمثل، حيث أسفرت عملية الإحصاء سنة 2022، إلى تحديد 694 منطقة صناعية ومنطقة نشاط، تتربع على مساحة تقدر تقريبا بـ 27257 هكتار، منها 4219 هكتار مساحة أراضي ضمن المناطق الصناعية ممنوحة وغير مستغلة، 3626 هكتار كمساحة متوفرة (لم يتم منحها بعد). تجدر الإشارة إلى أنه ومن خلال عمليات التطهير والإحصاء، تم استرجاع 1553 هكتار وهي المساحة الخاصة بـ 3519 قطعة أرضية داخل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات، وتحديد أكثر من 11000 هكتار متوفرة ولم توزع بعد أو تم توزيعها ولم تدخل حيز الاستغلال نتيجة عدم خضوعها للآليات القانونية اللازمة والموضوعة حيز الخدمة لتسيير هذه المناطق. وتم تسجيل تقريبا حوالي 9600 طلب جديد على العقار الصناعي حسب إحصائيات الوزارة المعنية، وهذا بمجرد صدور القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار، وهو ما يوفر أرضية ملائمة لإتباع الإجراءات التسويقية الملائمة للعقار الصناعي ومنحه، بناء على استشراف نتائج الأنشطة الصناعية لكل مستثمر يريد الحصول على العقار الصناعي ضمن المناطق الصناعية، فالمرسوم التنفيذي 23-488 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للعقار الصناعي وتنظيمها وسيرها، منحت أحكام المادة الثامنة منه لهذه الوكالة تطوير مساحات نشاطات متعددة الخدمات، سواء بمفردها أو بموجب شراكات، تضم هذه المساحات هياكل، وبنايات صناعية، موجهة للتأجير بحسب الاحتياجات الخاصة بالمؤسسات والمستثمرين، وهو ما يعزز فكرة إتباع المشرع الجزائري للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالترويج والتسويق للمناطق الصناعية لتعزيز الأداء اتجاه التنمية الصناعية، فهو يمنح فرصة للمؤسسات المسيرة للمناطق الصناعية بدعم أنواع الخدمات المقدمة في ظل توسيع مساحات التسويق للمناطق الصناعية وجعلها أكثر تنافسية وتحفيز، وقد حددت المادة الرابعة الوضعية القانونية للوكالة، حيث أن هذه الأخيرة تعد تاجرة في علاقاتها مع الغير، وهو ما يسمح لها باتخاذ

زمام المبادرة في رسم سياسات تسويقية ذات أبعاد تجارية اقتصادية، ضمن مسعى الدولة لوضع مسار ركيزته الشفافية، وتحييد التدخلات المباشرة لمختلف الإدارات في مقاربة تسيير المناطق الصناعية.

✓ بالنسبة للمراقبة والتقييم ضمن سياقات السياسات الاقتصادية: في إطار تجسيد مسارات التنمية وفق ما أطلق عليه بالتنمية المستدامة، ومن خلال النصوص القانونية والتنظيمية التي تسير العقار الصناعي والمناطق الصناعية، فقد ركز المشرع في تشكيلة مجلس إدارة الوكالة الوطنية للعقار الصناعي، على أعضاء يساهمون في بلورة آليات وإجراءات تنفيذ المهام الموكلة للوكالة في ظل احترام المتطلبات البيئية والطاقوية، فقد نصت المادة 11 من المرسوم 23-488 على أن تشكيلة مجلس الإدارة تتضمن ممثل عن وزير البيئة، وممثل عن وزير الطاقة، بالإضافة إلى ممثلين لبعض الوزارات، حيث يعمل المجلس على عدة محاور من بينها وضع برنامج وطني لإنجاز مناطق صناعية جديدة وفقا للمعايير الدولية ضمن رؤية مستقبلية لتوجيه العقار الصناعي وتقييم أداء المؤسسات المكلفة بتسيير المناطق الصناعية الجديدة خاصة من جانب توفير مواقع مهيأة في إطار الاحترام الصارم للبيئة، ومساحات مهيأة بصفة جيدة، تقدم مناخا صناعيا متماسكا ومنسجما وتضمن لمستخدمي هذه المناطق الطرق ووسائل الاتصال المثلى، مع دعم برامج التدريب والتطوير الحديثة في مجال التسيير للوصول إلى مستويات تحقق الفعالية، واكتساب أدوات منهجية في التسيير الإداري للتصرف وفي الوقت اللازم مع الاختلالات والأخطار الممكنة الحدوث داخل هذه المناطق، وبالتالي منح مجالات وفرص أوسع لتحقيق أهداف التنمية الصناعية.

5. خاتمة:

من خلال العناصر التي تم التطرق إليها بغرض معرفة أداء مهندسي السياسات الاقتصادية حول موضوع المناطق الصناعية ضمن استراتيجيات التنمية الصناعية، يمكن التأكيد على محاولات الدولة المستمرة لتعزيز البيئة المحفزة للاستثمار خاصة في المجال الصناعي وهو ما يتجلى ضمن مسارات البرامج الاقتصادية والمخططات التنموية، سواء تعلق الأمر قبل الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، أو بعده، فالتحولات الاقتصادية العالمية صاحبتها ردود فعل من طرف المنظمات والهيئات الدولية المهتمة بالشأن الاقتصادي التي عملت على اعتماد هيئة مكلفة بالتنمية الصناعية أخذت على عاتقها بناء منظومة إسنادية تحتوي

على معايير دولية كانت نتاج مجهودات وخبراء ومتخصصين، حاولوا وضع معالم دعم يمكن أن تستند عليها الدول التي تفتقد إلى الخبرة في سيرورة البرامج التنموية وتسييرها، وهو ما أخذناه كمثال المبادئ التوجيهية الدولية للمناطق الصناعية، وتحليل ما إذا كانت بالفعل محل سند تم الاعتماد عليه في بناء تصور الجزائر حول المناطق الصناعية من حيث التخطيط لها، تسييرها وإدارتها وفق معايير الاستدامة أم لا، خاصة بعد صدور القوانين الجديدة المتعلقة بالاستثمار وبالعقار الصناعي والهيئات الرسمية المكلفة بتسييره، مع إبراز أن الاهتمام بالمناطق الصناعية كان متزايدا بتزايد مستويات الاهتمام بالقطاع الصناعي في برامج التنمية الاقتصادية، وعليه خلصنا إلى النتائج التالية:

- مرت المناطق الصناعية في الجزائر بمراحل حرجة كانت نتاج عدم قدرة أصحاب القرار سواء بشكل عمدي أو قلة معرفة، على احتواء الآليات الفعالة لتسيير هذه المناطق بالكفاءة المطلوبة.

- تعرض العقار الصناعي إلى تحويل ممنهج عن مقصده الخاص، والذي يهدف إلى تعزيز قدرات الدولة في توفير متطلبات رؤوس الأموال الصناعيين وحاجاتهم المتزايدة للعقار، نتيجة تزيد حجم نشاطاتهم الإنتاجية.

- وجود مجهودات فعلية وميدانية تهدف إلى تدارك أخطاء المراحل السابقة التي مر بها العقار الصناعي، المناطق الصناعية، والاستثمار بشكل عام، بالإضافة إلى توفر الرغبة الحقيقة في إعطاء المناطق الصناعية الاهتمام اللازم نتيجة الاقتناع بأهميتها كمحور أساسي في محاور استراتيجيات التنمية الصناعية.

- الانسياق في مسارات تطوير المناطق الصناعية عن طريق بناء منظومة قانونية وتنظيمية قوية، بالإضافة إلى سعي الدولة لتحفيز تطوير أساليب التسيير الخاصة بالمؤسسات المكلفة بإدارة المناطق الصناعية والتأكيد على ضرورة الخروج بها من التسيير الإداري إلى التسيير الذي يعتمد على الأهداف الاقتصادية وبمقاربة تجارية بحتة. وهو ما جاءت به المبادئ التوجيهية في الأقسام المكونة لها، مع تسجيل التفاعل مع هذه المبادئ بشكل محتشم نوعا ما.

- وجود فجوة تنظيمية وقانونية متعلقة بتثبيت أسس الاستدامة للتنمية الصناعية، خاصة في الجانب البيئي وما يتطلبه من ضرورة مراقبة المؤشرات التي تؤثر على هذا الجانب نتيجة تعقد مخرجات العملية الإنتاجية الصناعية، ونقص في كفاءة وفعالية الرقابة، بناء على تراكمات مكونة من وجود عدة نقائص.

- تعرض المناطق الصناعية إلى عدة مشاكل مرتبطة بالإنشاء وسوء برمجتها وتخطيطها سواء ما تعلق بموقعها، كيفيات ومود الانجاز، والارتباك الإداري في التسيير، حيث مرت على عدة هيئات إدارية كلفت بتسييرها، وانعدام الثبات في تبعية مراقبتها.

- لعبت المبادئ التوجيهية دور كبير في رسم تصور حديث عن المناطق الصناعية في الجزائر، إلا أن الاهتمام بما جاءت به هذه المبادئ لا يمكن ملاحظته بشكل جيد، حيث أنه ومن الجانب القانوني والتنظيمي فإن المشرع وصاحب القرار كان حذرا نوعا ما في وضع أسس تسيير وتنظيم هذه المناطق، وهذا مقبول من الناحية العملية نتيجة الفساد الكبير الذي مس قطاع العقار الصناعي من طرف اشجباه المستثمرين وبتواطؤ بعض المسئولين. وحداثة برامج الإصلاح المعتمدة في هذا القطاع الذي دائما ما يركز عليه المسئولين في تصريحاتهم عند تناولهم لإشكالية العقار الصناعي وترقية الاستثمار.

فمن خلال ما سبق من نتائج يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

- فتح المجال أكثر للاستثمار في المناطق الصناعية للخواص خاصة من جانب التسيير والإدارة وفق معايير نجاعة يلتزم بها المسير أمام الدولة مع الحفاظ على متطلبات الاستدامة، تحت طائلة جزاءات قانونية.

- المراقبة الدائمة للعقار الصناعي، وتحديد معايير تساعد على قياس مدى كفاءة وفعالية المناطق الصناعية.

- دعم المناطق الصناعية بشكل أكبر والتي تساعد على توسيع قاعدة العناقيد الصناعية وتشابك وتكامل الصناعات، حيث يساعد هذا الأمر على تعزيز أهداف التنمية الصناعية، وهو ما جاءت به مضامين المبادئ التوجيهية الدولية للمناطق الصناعية.

- محاولة توسيع مجال العمل وفق المبادئ التوجيهية ضمن سياقات تأطير الدولة للمناطق الصناعية وتوجيه الفئات المعنية الأخرى بهذه المناطق على الوصول إلى العمل بهذه المبادئ.

6. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- عبد العزيز محمودي. (2019). استثمار العقار الصناعي. بيت الأفكار للنشر. الجزائر.

- محمد بلقاسم بهلول. (1999). سياسة التخطيط والتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر. OPU. الجزائر.

- Hocine Benissad .(1991) .la réforme économique en Algérie. OPU. Algérie.

- Zakia Belogbi .(1995) .Conception D'un Modèle Macro-économique En Algérie De 1967 à1993 . université d'Alger. Alger.

الأطروحات:

- راضية بن مبارك. (2016/2015). تنظيم وتسيير المناطق الصناعية في الجزائر. كلية الحقوق. جامعة يوسف بن خدة. الجزائر.

- سميحة خوادجية. (2015/2014). النظام القانوني للعقار الصناعي في الجزائر. كلية الحقوق. جامعة قسنطينة. الجزائر

- صهيب خبابة. (2012). دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الاورو-مغاربية، دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر. جامعة سطيف. الجزائر.

- عيسى شقبقب. (2009/2008). محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري (1970-2005). جامعة الجزائر. الجزائر.

- محمد حمازة. (2012/2011). دور المناطق الصناعية في التنمية المحلية –دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية لولاية باتنة خلال الفترة 2005-2009. جامعة باتنة. الجزائر.

- ميهوب مسعودي. (2017). دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة 1990-2015. جامعة المسيلة. الجزائر.

- ميسون فريد اليونس. (2019). دراسة عوامل البيئة الاستثمارية وأثرها في جذب الاستثمار-دراسة حالة إمارة أم القيوين نموذجا للاستثمار. الجامعة الافتراضية السورية. سوريا.

المقالات:

- باسم المختار الرتيمي، و رضا علي بن صالح. (2019). استراتيجيات التنمية الصناعية وآفاقها المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في ليبي. مجلة كلية الاقتصاد للبحث العلمي. العدد 06. الصفحات(01-29).

- عامر هني. (2018). قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014). مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي.المجلد02، العدد02 ، الصفحات (214-228).

- علي يحيى مخالدي. (2022). برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، وأثرها على الحد من ظاهرة الفقر. المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير ، المجلد 16، العدد01، الصفحات (61-79).

- عمار بن عيشي. (2017). المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الصناعية بالجزائر –دراسة حالة المنطقة الصناعية ببسكرة-. مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، الصفحات (61-76).

- عمار علوني. (2020). واقع المناطق الصناعية ومناطق النشاط في الجزائر ودورها في ترقية الاستثمار المحلي –دراسة ميدانية بولاية سطيف-. مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، الصفحات (367-392).

- لبنى ناصر. (2019). القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره –دراسة تحليلية-. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 01، الصفحات (90-103).

- وليد بشيشي، سليم مجلخ. (2019). المشاكل التي تعاني منها المناطق الصناعية في الجزائر حسب وجهة نظر المستثمر المحلي. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، الصفحات (95-108).

المداخلات:

- ساسية عناني، وايمان خلفاوي. (2015). المناطق الصناعية في الجزائر: الواقع والآفاق –دراسة حالة المناطق الصناعية ومناطق النشاط لولايتي قالمة وعنابة. الملتقى الوطني: تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز التنافسية وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والأفاق والتجارب الناجحة. جامعة قالمة. الجزائر.

- فاطمة بن عبد العزيز. (2018). النشاط الاستثماري في المناطق الصناعية ومناطق النشاط في الجزائر. الملتقى الدولي حول "إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر.

مواقع الانترنيت:

- لي يونغ. كلمة افتتاحية ضمن سياق تقديم المبادئ التوجيهية الدولية للمناطق الصناعية. فيينا: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، على الموقع (تاريخ الزيارة 2024/04/28):

https://www.unido.org/sites/default/files/unido-publications/2023-01/international-guidelines-for-industrial-areas-ar_0.pdf

- محمد بوبكر. السيطرة على المخاطر البيئية والصناعية. مقال على موقع المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات (تاريخ الزيارة 2024/05/15): https://www.enp.edu.dz/ar .

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm

- مجلس التنمية الصناعية. (3-2023/07/6). أعمال الدورة الحادية والخمسين (تاريخ الزيارة 2024/06/02):

https://documents.un.org/doc/undoc/ltd/v23/055/92/pdf/v2305592.pdf?token=vKFjdUtO8CPUTohi21&fe=true

- وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني:https://www.industrie.gov.dz